

باكستان ما زالت تغض الطرف عن تمويل الإرهاب

وهو يلقي خطابا في مؤتمر حماية حرمة الرسول محمد في البنجاب في 29 أكتوبر 2020.

وفي مثال آخر، تم العثور على لافتة تعلن عن "مؤتمر عن حياة الرسول محمد" عقد في جامع مسجد سلمان الفارسي في بلدة عبدالرحمن بالبنجاب في 12 نوفمبر 2020.

وفي الواقع، تم العثور على العديد من اللافتات الإعلانية للمؤتمرات التي عقدتها المنظمة الإرهابية في باكستان بعد تحذيرات مجموعة العمل المالي في أكتوبر.

وجماعة الدعوة هي الجناح السياسي لعسكر طيبة، وهي جماعة تم تصنيفها منظمة إرهابية ومسؤولة عن مذبحه وانداما عام 1998، وتفجيرات دلهي عام 2005، وتفجيرات فاراناسي عام 2006، وهجمات مومباي عام 2008، والعديد من الفظائع الأخرى.

وجماعة الدعوة ليست المنظمة الإرهابية الوحيدة التي تجاهلتها السلطات الباكستانية بعد تحذير أكتوبر، حيث أعلنت حركة جيش محمد علانية عن انشطتها دون تدخل من الدولة.

وتناشد لافتة صادرة عن جيش محمد الناس التبرع بالمال لشراء ملابس دافئة توزع على الإرهابيين الذين يقاتلون في ظروف مناخية قاسية.

وجيش محمد مسؤول عن هجوم البرلمان الهندي عام 2001 في نيودلهي، وقتل الصحافي الأميركي دانيال بيرل، ومسؤول عن الهجوم الانتحاري عام 2019 الذي أسفر عن مقتل 40 جندياً هندياً في كشمير.

باكستان تتعامل مع الإرهاب بشكل تجميلي، وهو أمر من غير المرجح أن يخدع مجموعة العمل المالي

وعلى الرغم من هذه الأعمال الإرهابية يواصل العمل دون تدخل من السلطات الباكستانية.

وتم وضع باكستان على القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي في عام 2018 بعد أن أشارت المنظمة إلى فشل إسلام آباد في السيطرة على تمويل الإرهاب وغسيل الأموال. ومع ذلك لم يكن هذا إخفاً من قبل باكستان، حسب مراقبين، ولكن تم القيام به بشكل متعمد لأن إسلام آباد في الواقع تستخدم الإرهاب لتحقيق أهداف سياستها الخارجية في منطقة جامو وكشمير في الهند على سبيل المثال.

ويرى هؤلاء المراقبون أن إسلام آباد تحاول تصوير نفسها على أنها تتعامل مع الإرهاب بحزم، مثل سجن زعيم عسكر طيبة زكي الرحمن مؤخراً لمدة 15 عاماً وإصدار مذكرة توقيف بحق زعيم جيش محمد مسعود أزهري، لكن ذلك ليس سوى ستار من دخان.

ولم يتم توجيه اتهام إلى أي أحد منهما بانتخاب أنشطة إرهابية، مما يثبت مرة أخرى أن باكستان تتعامل مع الإرهاب بشكل تجميلي، وهو أمر من غير المرجح أن يخدع مجموعة العمل المالي.



خطوات غير مقننة في تعقب تمويل الإرهاب

ترتيبات السلطة تدق إسفيناً بين مفتي ليبيا المعزول وحزب الإخوان

الغرياني ينتقد تزكية عقيلة صالح لرئاسة المجلس الرئاسي



عقيلة صالح يقسم الإسلاميين

وبدوره خرج أحد أبرز الموالين للغرياني ومن ناشطي الإخوان بمدينة صرمانة مروان الدرقاش ليشرح عدداً من الحقائق حول حزب العدالة والبناء، وذلك في إطار سياسة كشف المستور، حيث قال "كنت عضواً فاعلاً في حزب العدالة والبناء من أبريل 2012 حتى أغسطس 2015، وهي فترة كان خلالها الحزب مكوناً مهماً من مكونات فبراير، وكان له دور بارز في مناقشة الأغلبية العلمانية في المؤتمر الوطني العام"، مشيراً إلى أن الحزب كان سبباً في "منع انتخاب محمود جبريل رئيساً لأول حكومة بعد الانتخابات، وهو من دعم ترشيح نوري بوسهين لرئاسة المؤتمر، وهو من كان يحاول إيجاد ما أسماه صيغة توافقية لقانون العزل السياسي؛ لأن تشديده هو ما قاد القانون إلى الفشل وعدم التطبيق".

وأضاف "تركت الحزب ولست نادماً على الانضمام إليه ولا على تركه، لأنني انضمت والحزب جزء من فبراير وتركته بعد أن أصبح جزءاً من الثورة المضادة".

ويرجح المراقبون أن تشهد الأيام القادمة، المزيد من المواقف الداعمة للغرياني ضد الحزب الإخواني وخاصة من قبل الميليشيات المتشددة، بما فيها تلك الداعمة لرئيس المجلس الرئاسي فايز السراج، والرافضة للحل السياسي ولتولي صالح رئاسة المجلس خلال المرحلة القادمة.

وكان مجلس النواب الليبي قد أعلن في التاسع من نوفمبر 2015 قراره بعزل الغرياني، من منصب المفتي، وإلغاء دار الإفتاء وإحالة اختصاصاتها واختصاصات المفتي إلى هيئة الأوقاف في الحكومة المؤقتة بشرق البلاد.

وترأس الصادق الغرياني دار الإفتاء الليبية بقرار من المجلس الوطني الانتقالي إبان ثورة فبراير عام 2011، فيما أشرت مجلة جلال وأسعا في الأوساط الليبية طوال الأعوام الأربعة الماضية، بسبب تحيزه لأطراف إسلامية متشددة في ليبيا.

واتهم الغرياني بدعم المجموعات السلفية المتشددة في عام 2011 وبداية 2012 وإسنادها بفتاوى تجيز نبش القبور والأضرحة التي أثار استياء شعبياً واسعاً، قبل أن يتحول إلى موالاة تيار الإخوان المسلمين والتقرب إلى الجماعة الإسلامية المقاتلة المقربة من تنظيم القاعدة.

وأكد صوان أن دار الإفتاء والمفتي المعزول الغرياني استخدموا خطاب التأييد والرفض في عدة قضايا وأحداث ذات طابع يحتمل الاجتهاد السياسي، معتبراً أن استخدام الغرياني لميزان التحريم والرمي بالارتداد في قضايا سياسية يضيغ رمزية الإفتاء وتكون في موضع الانتقاد.

وكان تسجيل صوتي مسرب لصوان قد كشف تورطه في حرب ما تسمى بـ"فجر ليبيا" التي تسببت في الفوضى وانقسام المؤسسات، مؤكداً أن الحرب كانت بهدف انتزاع الشرعية من الحكومة والبرلمان سنة 2014.

وقال صوان في التسجيل إن الحزب كان وراء اتفاق الصخيرات، وإنه يعمل على إيجاد اتفاق جديد مماثل، لأنه لا يمتلك الرصيد الشعبي الذي يؤهله للفوز في أي انتخابات قادمة.

ويشير المتابعون إلى أن فتوى الغرياني وتصريحاته، تعبران عن وجهة نظر بعض الأطراف الإخوانية ذات الصلة الوطنية بالجماعات الإرهابية، ومنها أطراف في مجالس شورى المجاهدين الفارة من ضربات الجيش في شرق البلاد، وعدد من ميليشيات مصراتة والمنطقة الغربية التي سبق وأن رفضت الحل السياسي الجامع، ودفعت بالأمم المتحدة إلى تبني مقترح نقل السلطات التنفيذية المنتظر تشكيلها في الأيام القادمة إلى مدينة سرت التي ستكون عاصمة مؤقتة إلى حين التوصل إلى الحل النهائي.

ويضيف هؤلاء أن هناك تياراً ميليشيويًا يشك في نوايا باشاغا المرشح لرئاسة الحكومة القادمة، والذي تعرض إلى انتقادات واسعة بعد زيارته المعلنه إلى باريس، والسرية إلى القاهرة في نوفمبر الماضي.

ومن بين الأصوات العبرة عن هذا التيار، عضو المؤتمر العام السابق عن حزب العدالة والبناء وعضو جماعة الإخوان المسلمين محمود عبدالعزيز، الذي تساءل في تصريح من على شاشة قناة التنصيح "ماذا تريدون من الغرياني أن يخرج ويقول: هل يتكلم بما يطلبه المستمعون؟"، متابعا "لا يحتاج الشيخ الصادق دفاعاً، ولكن اقرب من الله بدفاعي عنه لأنه من أوليائه، والمقاربات السياسية لا تعني الانبساط والاستسلام".

دخلت مواجهة بين حزب العدالة والبناء الذراع السياسية لجماعة الإخوان الليبية ورئيس دار الإفتاء التابعة لسلطات طرابلس، والمقيم بتركيا الصادق الغرياني، مرحلة كسر العظم بعد سنوات التحالف والتوافق نظراً إلى المرجعية الواحدة التي ينحدران منها، وإن كان الغرياني يبدو أقرب إلى التيار السلفي من داخل المنظمة الإخوانية، ما يجعله يصطدم بحالة من الانتهازية القصوى التي يمارسها الحزب من أجل التمرکز في مؤسسات الحكم والتغلغل في مفاصل الدولة.

الحوار تعقد منذ أشهر، وكلفت مصاريف وأموالاً طائلة، وما زال المشاركون فيها يصرون على أن يتولى عقيلة صالح الرئاسي، ويدافعون عن ذلك بكلام فارغ".

وبالمقابل اعتبر الحزب الإخواني تصريحات الغرياني، تحريضا ضده، محملاً إياه مسؤولية سلامة أعضاء الحزب، وقال في بيان إن "فتوى الغرياني التي وصف من خلالها ما يجري في الحوار السياسي الليبي بمؤامرة دولية ضد البلاد والليبيين تطرح تساؤلاً بشأن ما يريد الأخير للخروج من الأزمة إن كان الواقع غير مرضي وإصلاحه وتطويره كذلك لا يجوز بزعمه".

وأبرز الحزب في بيان "وصف الشيخ الصادق لما يجري من حوارات ونقاشات بين الفرقاء الليبيين على كل المستويات بالفساد في الأرض وتأكيد كلامه من خلال فتوى صريحة هو توظيف للفتوى الدينية لمهاجمة اجتهادات سياسية يخضع فيها الأمر للخطأ والصواب وللراجح والرجوح، كما يعتبر الحزب هذا الأمر تحريضا مباشرا عليه وعلى أعضائه ويحملة مسؤولية سلامتهم".

ورفض رئيس حزب العدالة والبناء التابع لجماعة الإخوان المسلمين محمد صوان استخدام رمزية دار الإفتاء والفتوى لدعم رأي أو موقف سياسي اجتهادي وتشويه آخر، وقال إنه لا يرفض تدخل دار الإفتاء بالسياسة لكنه يختلف معها في السلوك الذي تنتهجه في طريقة التدخل بالشأن السياسي، كما رفض المزايدة على الحزب في قضية علاقة السياسة بالدين، مشيراً إلى أن دار الإفتاء تمارس نوعاً من الوصاية في تناولها الأحداث السياسية من منطلق الحلال والحرام والباطل والمتجاهلة ما تفرضه طبيعة العمل السياسي من موازنات بين المصالح والمفاسد والأولويات والإجراءات التي يقرها السياسيون.

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

طرابلس - يرى المراقبون أن تبادل الاتهامات بين حزب العدالة والبناء ومفتي ليبيا المعزول الصادق الغرياني يأتي على ضوء تفرد جماعة الإخوان بالتفاوض السري على دورها في المرحلة القادمة دون وضع حلفائها في صورة التطورات الحاصلة داخليا وخارجيا، وموافقها على اختيار رئيس البرلمان عقيلة صالح لرئاسة المجلس الرئاسي القادم، ودعمها ترشيح وزير الداخلية المفوض فتحي باشاغا لرئاسة الحكومة القادمة، فيما يراهن الغرياني على إقصاء صالح ومنح رئاسة الحكومة إلى شخصية إخوانية مقربة منه، وهي نوري بوسهين رئيس المؤتمر الوطني العام بين 24 يونيو 2013 و7 فبراير 2014، وزعيم تيار "يا بلادي" المدعوم من قبل عدد من الميليشيات.

الصادق الغرياني
المشاركين في الحوار
يتمسكون بالدفاع عن
عقيلة صالح بكلام فارغ

قال الغرياني في محاولته لتشخيص تحركات الحزب الإخواني إنه "ليس هناك حوار بل صراع على السلطة، جناح يقوده حزب العدالة والبناء والأخر يقوده الفريق الآخر وأسوأهم ما يقوده حزب العدالة والبناء، وهو المحتمس والمتعصب والمتشدد على أن يعطي رئاسة الرئاسي لرئيس مجلس النواب، عقيلة صالح".

وأضاف الغرياني أن "المجلس الرئاسي يصدر في كل يوم قرارات متتالية، ولم يستطع وزير الداخلية المفوض بحكومة الوفاق فتحي باشاغا أن يضع حداً للقرارات والتعيينات التي لا يقبل بها"، معتبراً، أن "جلسات